ملخص تقرير المجلس الأعلى للحسابات

قطاعات التربية والتكوين والتعليم العالي

2023

الأستاذ: لحسن لحسيني

Scanné avec CamScanner

محاور التقرير

- الموارد البشرية لقطاع التربية الوطنية
- التكوين الأساسي والتكوين المستمر لأطر هيئة التدريس
- النقل المدرسي في الوسط القروي
- التعليم المدرسي عن بعد
- التعليم العالي عن بعد
- منظومة التعليم العتيق
- التكوين المهني الفلاحي

الأستاذ: لحسن لحسيني

Scanné avec CamScanner

1- الموارد البشرية بقطاع التربية الوطنية

أ – الاختلالات والنقائص

- أغلب الأساتذة الذين تم توظيفهم من طرف الأكاديميات، لم يخضعوا لامتحان الأهلية المهنية؛
- التفاوت الكبير في انتشار أطر هيئة التدريس، تسجيل فوارق مهمة بين الحاجيات الحقيقية من الأساتذة وتلك المعبر عنها في الخريطة المدرسية النظرية؛
- التباين الكبير في مؤشر عدد التلاميذ لكل أستاذ؛
- توزيع المدرسين على الأكاديميات والمديريات ما زال يحدد على المستوى المركزي؛
- الحركة الانتقالية من عوامل عدم الاستقرار البيداغوجي داخل المؤسسات التعليمية؛
- عدم تطبيق أي نظام للتقييم مبني على النتائج المحققة (الاعتماد على الأقدمية عوض المردودية)؛
- تراجع تأطير المفتشين للأساتذة، نظرا للارتفاع المهم للأساتذة، وتعدد المهام المسندة إليهم؛
- الارتفاع الكبير في تغيبات الأساتذة؛
- غياب أي تقييم يتناول الإطار التنظيمي المعتمد من طرف الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية في علاقته بوضعية الأكاديميات كمؤسسات عمومية؛
- غياب نظام معلوماتي للموارد البشرية يمكن من الحصول على معطيات موثوقة ومحينة (تسجيل اختلافات في مجموعة من المعطيات الصادرة عن الوزارة وتلك التي تتوفر عليها الأكاديميات)؛
- النظام المعلوماتي الحالي غير قادر على توفير معطيات مفصلة حول المنظومة التعليمية وطنيا وجهويا ومحليا.

الأستاذ لحسن لحسيني
Scanné avec CamScanner

1- الموارد البشرية بقطاع التربية الوطنية

ب ـ التوصيات

- إرساء أسس لضمان توزيع متوازن وأمثل للأساتذة ما بين الأكاديميات والمديريات الإقليمية والمدارس؛
- إعادة النظر في المنظومة المؤطرة للحركة الانتقالية بشكل يساهم في الحفاظ على الاستقرار البيداغوجي للمؤسسات التعليمية؛
- إعطاء استقلالية أكبر للأكاديميات بشأن تدبير الموارد البشرية، من خلال تفويض بعض المهام المتعلقة بالتوظيف والتعيين في إطار عقود برامج تبين بوضوح الجدولة الزمنية والنتائج المنتظرة وآليات التتبع والتقييم؛
- تفويض بعض الاختصاصات لمديري المؤسسات التعليمية في إطار علاقة تعاقدية وتدبير يهدف إلى تحقيق النتائج والنجاعة التربوية والتدبيرية؛
- مراجعة آليات التقييم سواء التربوي والإداري بهدف تجويد التعليم؛
- تسريع عملية وضع منظومة معلوماتية مندمجة من أجل الحصول على معلومات موثوقة، شاملة تسمح باتخاذ قرارات ملائمة في الوقت المناسب؛
- الحرص على تنمية القدرات البيداغوجية والمدارك المعرفية للفاعلين التربويين.

الأستاذ لحسن لحسيني
Scanné avec CamScanner

2- التكوين الأساس والتكوين المستمر لأطر هيئة التدريس

الحكامة والتكوين الأساس

أ – الاختلالات والنقائص

- غموض الوضعية القانونية والتنظيمية للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين فيما يتعلق بمسألة التبعية للأكاديميات أو الوزارة، مما انعكس سلبا على أدائها بصفة عامة وجودة التكوين بصفة خاصة؛
- غياب آليات التنسيق بين المراكز الجهوية والأكاديميات الجهوية؛
- نقص الأطر المكلفة بالإدارة والتسيير في المراكز الجهوية، مما يشكل إكراها أمام تنفيذ المهام المنوطة بها.
- الاستعانة بالأساتذة الزائرين من أجل سد الخصاص في عدد المكونين؛
- ضعف تجانس المواد المدرسة مع تخصص المكونين ببعض المراكز، لا يسمح بتقديم تكوين ذي جدوى كافية يضمن للمتدربين اكتساب الكفايات والمهارات الضرورية التي تتطلبها مهنة الدريس؛
- عدم توفر المراكز الجهوية على التجهيزات والوسائل اللوجستيكية والديداكتيكية الكافية؛
- عدم إحداث أغلب المراكز الجهوية شعب لتكوين أساتذة التعليم الأولي، كما لم تقم بتكوين مدرسين متمكنين من التربية الدامجة؛
- عدم خضوع المكونين المشرفين على مجالات التكوين بالمراكز لتكوين أساس قبل ولوج المهنة بالمراكز الجهوية؛
- عدم تحقق تقدم كبير في إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال والثقافة الرقمية؛

Scanné avec CamScanner

2- التكوين الأساس والتكوين المستمر لأطر هيئة التدريس الحكامة والتكوين الأساس (تابع)

أ ـ الاختلالات والنقائص

- عدم التوازن في برنامج التكوين الأساس، من حيث الغلاف الزمني المخصص للتكوين النظري والتطبيقي للمتدربين؛
- الانطلاق المتأخر للموسم التكويني يؤدي إلى ضياع حوالي 96 ساعة من التدريب، كما تتزامن هذه التداريب في بعض الأحيان، مع فترة امتحانات نهاية السنة الدراسية بالمؤسسات التعليمية؛
- أغلب المراكز الجهوية تواجه صعوبات عند توزيع المتدربين على المؤسسات التعليمية التطبيقية ومن أسباب ذلك ضعف انخراط المؤسسات التعليمية ورفض استقبال المتدربين من طرف بعض المديرين والأساتذة بالإضافة إلى عامل البعد الجغرافي.
- ضعف التأطير التربوي للمتدربين في وضعية التحمل الكلي للقسم والذي يتجلى في ضعف المصاحبة والمواكبة؛
- ضعف التكوين عن بعد؛
- التأخر في إعداد البحوث التربوية؛
- تأخر اجتياز امتحان التأهيل المهني لأطر هيئة التدريس المتدربين؛

Scanné avec CamScanner

2- التكوين الأساس والتكوين المستمر لأطر هيئة التدريس

التكوين المستمر

أ ـ الاختلالات والنقائص

- تأخر في اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتكوين المستمر والشروع في تنزيلها؛
- التكوينات التي استفاد منها أطر هيئة التدريس قبل اعتماد هذه الاستراتيجية، كانت لا تبنى على تحديد دقيق لحاجيات التكوين المعبر عنها، مما يجعلها لا تتلاءم مع انتظارات الأساتذة ويؤدي في بعض الأحيان إلى عدم الإقبال عليها؛
- عدم انخراط الأساتذة في إعمال آلية المصاحبة في التكوين المستمر، كما أن عدم توفر الأساتذة المصاحبين وعدم انخراطهم بشكل فعال، جعل دعم التكوين المستمر عبر هذه الآلية جد محدود؛
- منظومة التكوين في وضعها الحالي لا تضمن اكتساب أطر هيئة التدريس تأهيلا تربويا ومهنيا يكفل لهم التوفر على الكفايات والمؤهلات اللازمة لممارسة مهنة التدريس باعتبارها عاملا حاسما للارتقاء بجودة التربية والتكوين.

Scanné avec CamScanner

2- التكوين الأساس والتكوين المستمر لأطر هيئة التدريس

ب ـ التوصيات

- العمل على تأكيد وضعية المراكز الجهوية باعتبارها مؤسسات مستقلة لتتمكن، في إطار تعاقدي مع مختلف الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، من القيام بمهام التكوين الأساس والتكوين المستمر والبحث التربوي لفائدة هذه الأكاديميات، مع ضرورة مأسسة آلية التنسيق بين مختلف المتدخلين في تكوين الأطر التربوية على الصعيد الجهوي؛
- إرساء الهياكل الإدارية بالمراكز الجهوية وتمكينها من الموارد البشرية الكافية والتجهيزات والوسائل اللوجستيكية والديداكتيكية الضرورية، مع الحرص على تجانس المواد المدرسة (المجزوءات) مع تخصص المكونين المشرفين عنها لضمان اكتساب المتدربين للكفايات اللازمة؛
- العمل على تجويد المسار التكويني لهيئة التدريس وذلك عبر تشجيع الإقبال على مسالك مهن التربية والتكوين بهدف استقطاب أساتذة مؤهلين لتولي مهمة التدريس بالقطاعين العام والخاص؛
- احترام وتوحيد مسار التكوين المخصص للمتدربين حيث يلزم المتدرب بإتمام الغلاف الزمني مع اجتياز امتحانات التأهيل التربوي والمهني داخل الآجل المخصصة لها؛
- العمل على الرفع من التأطير التربوي للمتدربين في وضعية تحمل كلي للقسم، وضمان مصاحبتهم من طرف الأساتذة الممارسين للاستفادة من تجربتهم وخبرتهم، ومواكبتهم من طرف المكونين بالمراكز، وكذلك تأطير التكوين عن بعد وإعداد توصيف خاص به وجعله مكملا للتكوين الحضوري؛
- الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الحقيقية للتكوين المستمر لتشجيع الإقبال عليه، وكذلك تجاوز الإكراهات التقنية والبشرية لتنزيل الاستراتيجية الوطنية للتكوين المستمر بشكل جيد؛
- إخضاع التكوين المستمر لتقييم الأثر على الأداء المهني؛
- إدراج التكوين المستمر ضمن عناصر تقييم الأداء والترقي المهني؛
- تجويد المسار التكويني لهيئة التدريس عبر تشجيع الإقبال على مسالك مهن التربية والتكوين.

الأستاذ لحسن لحسيني
Scanné avec CamScanner

3- النقل المدرسي في الوسط القروي حكامة مرفق النقل المدرسي بالوسط القروي

أ – الاختلالات والنواقص والإكراهات

- ❖ يتميز تدبير مرفق النقل المدرسي في الوسط القروي بتدخل عدة أطراف؛
- ❖ طبيعة وحدود تدخلات هذه الأطراف غير منسجمة ومحدودة التنسيق؛
- ❖ عدم الاستفادة من مزايا تعدد مصادر التمويل؛
- ❖ غياب التنسيق يؤدي إلى عدم تحديد الحاجيات من حافلات النقل المدرسي بالدقة الكافية؛
- ❖ اسناد تدبير النقل المدرسي إلى جمعيات غير مؤهلة أو لا يندرج النقل المدرسي ضمن أنشطتها المرخصة بمقتضى أنظمتها الأساسية؛
- ❖ غياب دليل المساطر ودفتر للتحملات يؤطر عمليات الإسناد وعدم دقة بنود الاتفاقيات خاصة فيما يتعلق بالجوانب المالية؛
- ❖ محدودية القدرات التدبيرية لهذه الجمعيات وحاجتها إلى مزيد من التأهيل والتأطير.

ب – التوصيات

- ❑ قيام العمالات والأقاليم بمهامها في ميدان النقل المدرسي؛
- ❑ الإشراف على هذا المرفق والتنسيق بين مختلف المتدخلين في تدبيره؛
- ❑ تحديد الحاجيات من حافلات النقل المدرسي على صعيد كل عمالة أو إقليم وترشيد عمليات اقتنائها وتوزيعها بشكل يحقق العدالة المجالية بين الجماعات والتعاضد والتعاون فيما بينها؛
- ❑ إعمال آلية طلب عروض المشاريع من أجل انتقاء الجمعيات المؤهلة لتدبير المرفق، واعتماد دفتر التحملات الخاص بالنقل المدرسي المعد من طرف مصالح الوزارة المكلفة بالتجهيز والنقل؛
- ❑ تنظيم دورات تكوينية لفائدة الجمعيات التي تتولى تدبير مرفق النقل المدرسي قصد مساعدتها على تقوية قدراتها التدبيرية، وبالخصوص في المجالات المتعلقة بإعداد وتنفيذ الميزانية، ومسك المحاسبة، وتسيير أسطول الحافلات؛
- ❑ تفعيل المراقبة والتتبع لتنفيذ الاتفاقيات المبرمة.

الأستاذ لحسن لحسيني
Scanné avec CamScanner

3- النقل المدرسي في الوسط القروي

تسيير النقل المدرسي بالوسط القروي

أ – الاختلالات والنواقص والإكراهات

- نقل التلاميذ في ظروف غير ملائمة بسبب تجاوز الحمولات المفترضة للحافلات؛
- عدم توفر بعض الحافلات على شروط الراحة والسلامة؛
- جل الحافلات المستعملة غير مناسبة للتلاميذ ذوي الإعاقة الحركية؛
- عدم اخضاع جل حافلات النقل المدرسي للمراقبة التقنية الدورية؛
- عدم توفرها على صندوق الإسعافات الأولية، كما لا تتوفر على أجهزة للإطفاء سارية الصلاحية؛
- عدم إبرام عقود الشغل مع سائقي الحافلات؛
- عدم استفادت سائقي الحافلات من التأمين ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية؛
- عدم توفر بعض السائقين على جميع الوثائق المطلوبة (رخصة السياقة من صنف D، وبطاقة السائق المهني، وشهادة الفحص الطبي)؛
- تواجه الجمعيات صعوبات في إيجاد سائقين بدلاء تتوفر فيهم الشروط المطلوبة، مما يؤثر على استمرارية خدمة النقل المدرسي؛
- محدودية الموارد المالية لأغلب الجمعيات المتدخلة في تدبير النقل المدرسي؛
- عدم مسك أغلب الجمعيات محاسباتها وفق مخطط محاسبة الجمعيات معززة بالوثائق المحاسبة المثبتة، ما يعيق إجراء مراقبة فعالة للتدبير المالي؛

Scanné avec CamScanner

3- النقل المدرسي في الوسط القروي

تسيير النقل المدرسي بالوسط القروي

ب – التوصيات

- توسيع وتجويد عرض النقل المدرسي بتوفير حافلات مستوفية الخصائص التقنية المحددة في القوانين الجاري بها العمل، ولا سيما المتعلقة بنقل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مع ضرورة إخضاعها لإجراءات التسجيل القانونية، وللمراقبة التقنية الدورية المفروضة على المركبات؛
- توفير بنيات ملائمة لاستقبال أو على الأقل إيواء التلاميذ خلال فترات انتظار الحافلات؛
- الحرص على تشغيل السائقين المؤهلين بواسطة عقود ومنحهم جميع حقوقهم الأساسية؛
- تقوية القدرات التدبيرية للجمعيات المعنية، خصوصا في المجالات المتعلقة بإعداد وتنفيذ الميزانية ومسك المحاسبة وتسيير أسطول الحافلات؛
- البحث عن حلول بديلة لضمان استمرارية خدمة النقل المدرسي؛ (تمويلات مبتكرة، حافلات احتياطية...)؛
- اعتماد لوحة قيادة لتتبع وتقييم أداء المرفق بناء على مؤشرات كمية وكيفية لقياس الفعالية والجودة؛
- تعزيز المراقبة على الجمعيات الموكول إليها تسيير المرفق، ولا سيما إلزامها بالإدلاء بالحسابات والبيانات المحددة في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، وتحديد قيمة المساهمات المفروضة على المستفيدين من المرفق.

Scanné avec CamScanner

4 - التعليم المدرسي عن بعد

أ – الاختلالات والنواقص والصعوبات

- إدماج نمط التعليم عن بعد في المنظومة التعليمية لا يبدو أمرا واردا في الوقت الراهن؛
- غياب نص قانوني بشأن مسألة تفعيل الاستمرارية البيداغوجية من طرف الأساتذة، جعل بعضهم لا ينخرطون في ذلك معللين ذلك بعدم التوفر على حاسوب أو هاتف وظيفي أو شبكة انترنيت أو لحرصهم على حماية معطياتهم الشخصية، أو لعدم اقتناعهم بأهداف التعليم عن بعد؛
- أغلب الأنشطة المرتبطة بنمط التعليم عن بعد خلال فترة الجائحة تمت خارجة الإطار الرسمي (لجوء الأساتذة إلى وسائط اجتماعية أخرى لتصريف الدروس رغم أنها لا تخضع لأي مراقبة أو تتبع أو تأطير من طرف القطاع)؛
- عدم استفادة ربع التلاميذ من نط التعليم عن بعد خلال فترة الجائحة؛
- محدودية المساعدة والتأطير من طرف أولياء الأمور؛
- محدودية الإمكانيات والمعدات التكنولوجية (حواسيب، هواتف، انترنيت...)؛
- بروز تفاوتات مهمة بين القطاع العام والقطاع الخصوصي؛
- عدم الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات تلاميذ التعليم الأولي وذوي الاحتياجات الخاصة؛
- عدم القدرة على إتمام المقررات الدراسية؛
- افتقار شرائح مهمة من الأساتذة إلى تكوين مناسب حول أساسيات نمط التعليم عن بعد؛
- عدم إجراء أي تقييم لمستوى التلاميذ بعد استفادتهم المفترضة من الدعم التربوي والذي من شأنه التأكد من فعالية الإجراء ووجاهة الخيار؛
- غياب خطة جاهزة للاستمرارية البيداغوجية مما أثر على القرارات والتدابير المتخذة وقت الجائحة؛
- عدم استفادة التلاميذ المستهدفين من العرض المدرسي الذي ثم اعداده لنمط التعليم عن بعد.

Scanné avec CamScanner

4 - التعليم المدرسي عن بعد

أ – التوصيات

- العمل على إدماج أكبر لنمط التعليم عن بعد في المنظومة التعليمية الوطنية، تفعيلا للمقتضيات القانونية وتوجيهات الرؤية الاستراتيجية وكذا النموذج التنموي الجديد؛
- العمل على التحديد الدقيق لشروط ودواعي اللجوء لنمط التعليم عن بعد في الأوقات العادية، خارج الظروف المرتبطة بالأزمات، وخاصة في العالم القروي (انقطاع الطرق المؤدية إلى المدارس في فصل الشتاء)؛
- الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية التي أحال عليها المرسوم رقم 2.20.474 المتعلق بالتعليم عن بعد؛
- وضع خطة واضحة ومدروسة تسمح بتكييف آليات التعليم عن بعد حسب الوضعية الخاصة لكل فئة من المستفيدين في ضوء الدروس المستفادة من التجربة المعتمدة خلال فترة الحجر الصحي؛
- تتبع وتقييم نتائج كل المبادرات التي قام بها القطاع الوصي بغرض تنفيذ خطة الاستمرارية البيداغوجية، وذلك من أجل تقييم سليم لمدى وجاهة وفعالية الإجراءات المتخذة لتكريسها ودعمها في حالة النجاح أو لتصحيحها واستبدالها في حالة التعثر؛
- تعميم التكوينات في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال على جميع الأساتذة؛
- إعداد خطة فعالة لتدارك النقص التعليمي الناتج عن الجائحة؛
- تمكين المتمدرسين في العالم القروي والأحياء الحضرية الهامشية من تمييز إيجابي في هذه العملية، على اعتبار أنهم الأقل استفادة من التعليم عن بعد؛
- وضع مخطط للاستمرارية البيداغوجية يكون جاهزا لمواجهة كل الأزمات المحتملة مستقبلا (أجهزة الحكامة، الموارد البشرية، الموارد المالية، خطة التواصل، نظام المراقبة...).

Scanné avec CamScanner

5 - التعليم العالي عن بعد

أ – الاختلالات والنقائص

- تأخر في اعتماد التعليم عن بعد في أغلب الجامعات؛
- أزيد من نصف الأطر التدريسية لا يتوفرون على خبرة في كيفية استعمال أدوات ومنصات التعليم الإلكتروني الرقمية؛
- غياب شبكة الأنترنيت وسوء جودة الربط بها من أهم المعيقات التي حالت دون الولوج إلى الدروس عن بعد بالنسبة للطلبة المتواجدين بالعالم القروي؛
- نقص في الأدوات اللازمة لتتبع الدروس عن بعد؛
- هيمنة المحتويات الرقمية التقليدية غير التفاعلية على حساب المحتويات التفاعلية؛
- عدم استفادة الطلبة من الدروس التطبيقية والأعمال التوجيهية عن بعد.

ب – التوصيات

- ضرورة اعتماد إطار قانوني مناسب يمكن من وضع تعريف دقيق للتعليم العالي عن بعد وأهدافه؛
- تحديد الإطار التنظيمي والتدبيري للتعليم العالي عن بعد؛
- تفعيل آليات المراقبة والتتبع؛
- تأهيل التجهيزات الجامعية المخصصة للتعليم العالي عن بعد؛
- تطوير ووضع برامج ملائمة تهدف إلى تعميم التجهيزات اللازمة والرفع من نسبة وجودة ربط الطلبة بشبكة الأنترنيت.

الأستاذ لحسن لحسيني
Scanné avec CamScanner

6 – التكوين المهني الفلاحي

أ – الاختلالات والنقائص

- تحتاج القيادة الاستراتيجية وحكامة منظومة التكوين المهني الفلاحي للمزيد من الدعم والتعزيز؛
- عدم احداث لجنة القيادة ونظام للتتبع والتقييم مخصص لتتبع تنفيذ هذه الاستراتيجية؛
- الاستغلال المحدود للمخططات التوجيهية للتكوين المهني الفلاحي المعدة من طرف الوزارة؛
- ضعف في حصيلة تنفيذ هذه الاستراتيجية؛
- عدم توضيح مهام وطريقة اشتغال الأقطاب الجهوية متعددة المراكز؛
- ضعف انخراط المديريات الجهوية للفلاحة في القيام بمهام قيادة وتنسيق وتتبع برامج التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي؛
- ضعف إشراك الهيئات البيمهنية للفلاحة في التكوين المهني الفلاحي؛
- عدم تفعيل مجالس الإتقان على مستوى مؤسسات التكوين.

ب – التوصيات

- إجراء تقييم لحصيلة إنجازات التعليم التقني الفلاحي؛
- إعداد دراسات الجدوى قبل إحداث مؤسسات ومسالك تكوين جددة مع مراعاة خصوصيات كل جهة؛
- إجراء تقييم بالتنسيق مع قطاع التكوين المهني، للتكوين وفقا للمقاربة المبنية على الكفاءات؛
- الحرص على اتخاذ التدابير اللازمة لتجاوز الإكراهات التي تعيق تعميمه؛
- ضرورة تعزيز التكوين بالتدرج المهني الموجه لفائدة بنات وأبناء الفلاحين من خلال الزيادة في عدد المتدربين وتوسيع عرض التكوين؛
- تعزيز عدد المكونين الدائمين والأطر الإدارية والتقنية على مستوى مؤسسات التكوين المهني الفلاحي.

Scanné avec CamScanner

7 – منظومة التعليم العتيق

أ – الاختلالات والنقائص

- عدم ربط الأهداف والتدابير المحددة بالتكلفة المالية التقديرية ولا بالموارد البشرية الضرورية أثناء إعداد الاستراتيجية التربوية للتعليم العتيق سنة 2006؛
- عدم تضمنها أيضا لتدابير خاصة بتأهيل الكتاتيب القرآنية والمراكز القرآنية لضمان التقائية أهدافها مع منظومة التعليم العتيق؛
- عدم عقد أي اجتماع للجنة الوطنية للتعليم العتيق منذ سنة 2006؛
- عدم إحداث لجان التنسيق المكونة من ممثلين عن القطاعات المهتمة بالتربية والتكوين؛
- المناهج التربوية والبرامج الدراسية المعتمدة لا تأخذ بعين الاعتبار تجانس الفئات العمرية للمتمدرسين؛
- ضعف نسب النجاح في كافة الأطوار الدراسية؛
- غياب المفتشين التربويين في بعض مواد التخصص؛
- ضعف عدد المراقبين الإداريين بمؤسسات التعليم العتيق؛
- غياب منهجية مضبوطة لاستغلال التقارير المنجزة مما يحول دون إمكانية استخراج المؤشرات المتعلقة بالنتائج والأداء؛
- غياب إطار تعاقدي بين الوزارة والمؤسسات التعليمية يوضح الأهداف والآليات الكفيلة بتأطير استعمال الدعم؛
- اختيار أماكن توطين مؤسسات التعليم العتيق لم يعتمد على تشخيص قبلي لحاجيات المناطق المعنية بهذا النوع من التعليم.

Scanné avec CamScanner

7 – منظومة التعليم العتيق

ب – التوصيات

- ❖ تحيين الإطار الاستراتيجي لتأهيل منظومة التعليم العتيق وفق رؤية مندمجة مبنية على تحديد دقيق للأهداف المتوخاة في هذا القطاع؛
- ❖ اعتماد مؤشرات أداء تتيح إجراء تقييم منتظم لجميع مراحل التخطيط وإنجاز مشاريع التأهيل؛
- ❖ تفعيل آليات التنسيق والتعاون والشراكة المنصوص عليها في القانون رقم 13.01 في شأن التعليم العتيق مع جميع الفاعلين الأساسيين؛
- ❖ العمل على إعداد خريطة مدرسية وطنية وخرائط جهوية وإقليمية، بشكل يراعي توجهات السياسة التربوية لمنظومة التعليم العتيق؛
- ❖ ضرورة تعزيز المراقبة والتأطير التربوي من خلال العمل على تغطية جميع مؤسسات التعليم العتيق، واعتماد مفتشين تربويين متخصصين حسب الأطوار الدراسية؛
- ❖ الرفع من جودة الزيارات الصفية في إطار برمجة سنوية؛
- ❖ العمل على تجويد تقارير المراقبة الإدارية والتربوية واستغلال المعطيات والنتائج الواردة فيها؛
- ❖ تأطير الدعم والامتيازات والمساعدات الممنوحة لمؤسسات التعليم العتيق وللجمعيات المدبرة لها من خلال إبرام شراكة معها؛
- ❖ القيام بدراسات الجدوى قبل الشروع في البت في المشاريع المتعلقة بإنشاء مؤسسات جديدة للتعليم العتيق.

الأستاذ لحسن لحسيني
Scanné avec CamScanner